Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

النيابى بدلا من مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية (١) ، ثم اتجه مجلس شورى القوانين مرة ثانية الى الخديو بعد أن خاب أمله فى المستعمر واستيقن أن نيل حق من حقوق الأمة عن طريقه أبعد من الأحلام .

كان ذلك آخر اكتوبر عام ١٩٠٨ ، عندما عرض الموضوع على بساط البحث ، فظهر فريق معارض فى وجود حياة نيابية سليمة بمصر ، ومعارض فى تحميل الشعب مسئوليته ، فريق له صلات مريبة ، وقد علقت جريدة « المؤيد » على النقاش ، وتناولت بالتشريح طائفة المعارضين محاولة كشفهم أمام الرأى العام فقالت : « حصل جدال طويل أمس بين اعضاء مجلس شورى القوانين بشأن طلب المجلس النيابى ، وقد استمر الخلاف نحو ثلاث ساعات ، انتهى بتقرير البحث فى كيفية الطلب الى ديسمبر . ويوجد فى المجلس الآن فريقان مختلفان فى جوهر الموضوع ، وأكثر من فريقين فى شكله . فأما الفريقان المختلفان فى جوهر الموضوع ، فهم كل الأعضاء المندوبين تقريبا ، ومعهم بعض الدائمين وهم سماحة السيد البكرى وعلى شعراوى . وهؤلاء يطلبون الحكومة النيابية على كل حال . ومعارضوهم قليلون ، وقد ظهر منهم بالأمس سعادة طلبة باشا بسعودى على تردد فى عدم طلب المجلس النيابى من أصله ، أو فى طلب توسيع اختصاصات المجالس النيابية الحاضرة ، ومعه سعادة موسى باشا غالب قاطعا بعدم طلب المجلس النيابى من أصله ، وكذلك حضرة مفتاح بك سعيد ، وهؤلاء الثلاثة كانت الوكالة البريطانية قد رشحتهم ، الأولين لصداقة اللورد كرومر معهم بالذات ، والثالث لوساطة السير جارستن » (٢) .

---

(١) تاريخ الحياة النيابية فى مصر جـ ٤ ص ٥٥٤/٥٥٥ .

(٢) المؤيد ١/١١/١٩٠٨ .